



## الدورة التاسعة عشرة

نيويورك، 7-17 كانون الأول/ديسمبر 2020

## تقرير عن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية

## أولاً - لمحة موجزة عن المحكمة: 2019 - 2020

## ألف - مقدمة

1- يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") في الفترة من 16 أيلول/سبتمبر 2019 إلى 15 أيلول/سبتمبر 2020<sup>(1)</sup>. ويتمحور التقرير حول الحالات الراهنة المعروضة على المحكمة. ويقدم المرفق أهم الإحصاءات في جدول واحد لإعطاء الدول الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين نظرة شاملة لأنشطة المحكمة.

## باء - لمحة عامة عن الحالات والدراسات التمهيديّة

2- في 15 أيلول/سبتمبر 2020، كان معروضا على المحكمة 23 قضية و13 حالة قيد التحقيق - أفغانستان، وجمهورية بنغلاديش الشعبية/جمهورية اتحاد ميانمار ("بنغلاديش/ميانمار")، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى ("القضيتان الأولى والثانية")، وكوت ديفوار، ودارفور (السودان)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجورجيا، وكينيا، وليبيا، ومالي، وأوغندا. وكان معروضا على الدوائر أيضا حالة السفن المسلحة في جزر القمر والجمهورية الهيلينية ومملكة كمبوديا، والحالة في دولة فلسطين. ويرد عرض عام مفصل للأنشطة الناشئة عن كل حالة في الجزء الثاني من هذا التقرير. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى مكتب المدعية العامة 13 دراسة أولية.

(1) حرصا على تقديم أحدث المعلومات إلى الجمعية، ذُكرت مع ذلك تطورات هامة مختارة حدثت في الفترة ما بين 15 أيلول/سبتمبر 2020 والانتهاؤ من إعداد التقرير.

## جيم - سنة من عمل المحكمة بالأرقام (التفاصيل متوافرة في المرفق)

في قاعة المحكمة	23 قضية في 13 حالة؛ 3 قضايا قيد المحاكمة؛ 65 جلسة مع إلقاء 19 شاهداً بشهاداتهم؛ مشاركة 10 587 من الضحايا؛ 644 قراراً و 137 أمراً قضائياً و 6 أحكام نهائية.
خلف قاعة المحكمة	إيداع 6 022 طلباً؛ مساعدة 23 فريقاً للدفاع والضحايا؛ احتجاز خمسة أشخاص؛ استلام 2 946 استمارة أو وثيقة ذات صلة من الضحايا (مثل طلبات المشاركة في الإجراءات و/أو جبر الأضرار؛ معالجة التوكيلات بموجب المادة 15؛ متابعة الوثائق المتعلقة باستمارات الضحايا <sup>(2)</sup> )؛ قبول 43 مرشحاً بقائمة المحامين ليصبح مجموع المحامين المدرجين بالقائمة 367 محامياً؛ استلام 799 بلاغاً لمكتب المدعية العامة بموجب المادة 15؛ 1 414 يوم عمل للمترجمين الفوريين؛ 33 938 صفحة للمحاضر؛ 13 790 صفحة للترجمة؛ استقبال 11 238 زائراً للمحكمة؛ معالجة 15 013 طلباً للعمل، مع توظيف 61 شخصاً و 879 موظفاً في وظائف ثابتة؛ تعيين 254 متدرجاً داخلياً و 71 مهنيّاً زائراً؛ إصدار توجيهين رئاسيين و 5 تعليمات إدارية و 10 منشورات إعلامية؛ إجراء مراجعتين خارجيتين و 7 مراجعات داخلية.
في الميدان	حماية 109 شاهداً/ضحية و 473 مُعالاً؛ تنفيذ 812 بعثة؛ تنظيم 556 اجتماعاً وورشة عمل لتوعية المجتمعات المتضررة واستفادة حوالي 99 408 شخصاً منها؛ إدارة 7 مكاتب قطرية ومكتب اتصال واحد؛ متابعة طلبات التوقيف والتسليم المعلقة بحق 14 فرداً؛ تنفيذ مذكرة توقيف واحدة.
فيما يتصل بالدول	123 دولة طرف؛ 849 طلباً للتعاون؛ 92 زيارة رفيعة المستوى بمقر المحكمة؛ إعداد 44 وثيقة لجمعية الدول الأطراف و 58 وثيقة للجنة الميزانية والمالية.

## ثانياً - الحالات المعروضة على المحكمة

### ألف - الحالة في أفغانستان

#### 1- التطورات القضائية

3- عقدت دائرة الاستئناف جلسة في الفترة من 4 إلى 6 كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن طعون المدعية العامة والضحايا في قرار الدائرة التمهيدية الثانية برفض الإذن بإجراء تحقيق. وفي 5 كانون الأول/ديسمبر 2019، رفضت دائرة الاستئناف طعون الضحايا باعتبارها غير مقبولة. وفي 5 آذار/مارس 2020، أصدرت الدائرة حكمها بشأن الطعن الذي قدمته المدعية العامة، ووجدت أن قرار الدائرة التمهيدية الثانية مشوب بالخطأ، ووافقت على طلب المدعية العامة الإذن بإجراء تحقيق.

4- وفي 15 نيسان/أبريل 2020، أبلغت المدعية العامة الدائرة التمهيدية الثانية بأن أفغانستان طلبت إليها، عملاً بالمادة 18 من نظام روما الأساسي، التنازل عن التحقيق مع رعاياها أو مع غيرهم في حدود ولايتها القضائية فيما يتعلق بالأفعال الجنائية التي يُزعم أنها ارتكبت في إطار معايير الحالة، وأنها طلبت وقتاً إضافياً لتقديم جميع المعلومات والمواد الداعمة اللازمة لطلبها المتصل بالتنازل. وقدمت السلطات الأفغانية المعلومات التكميلية إلى مكتب المدعية العامة في 12 حزيران/يونيه 2020. والعملية جارية.

<sup>(2)</sup> يتضمن ذلك جميع السجلات ذات الصلة المتعلقة بملفات الضحايا الفردية في نظام إدارة مطالبات الضحايا بقلم المحكمة.

-2

## التحقيقات

5- بعد الإذن بإجراء التحقيق في 5 آذار/مارس 2020، واصل مكتب المدعية العامة الاشتراك مع طائفة من أصحاب المصلحة لبناء شبكات التعاون ذات الصلة وإعداد الأساس لبدء أنشطة التحقيق. وقد شمل هذا العمل التحضيري تحديد المخاطر وتحليلها وإدارتها، وتقييم المسائل الأمنية واللوجستية، وعند الاقتضاء، حفظ الأدلة.

6- ويقوم مكتب المدعية العامة حالياً بتحليل المعلومات التي قدمتها حكومة أفغانستان دعماً لطلب النزاع المقدم من الحكومة، وينظر فيما إذا كان له تأثير على التحقيق الذي يعتمزم إجراؤه. وبالنظر إلى التقييم الجاري، وبالإضافة إلى القيود العملية الناجمة عن الأزمة الصحية العالمية، لا يتخذ المكتب حالياً خطوات فعلية للتحقيق ويحترم واجباته بمقتضى النظام الأساسي.

-3

## أنشطة قلم المحكمة

7- بناء على التعليمات ذات الصلة الصادرة عن دائرة الاستئناف، قام قسم مشاركة الضحايا وجرير أضرارهم في قلم المحكمة بإخطار الضحايا الذين سبق لهم تقديم طلبات إلى الدائرة التمهيدية بالإجراءات أمام دائرة الاستئناف واختيارهم المشاركة في الإجراءات. وأعدت ونشرت لاحقاً رسائل لإطلاع الضحايا وممثليهم على التطورات القضائية الرئيسية.

8- وعقب صدور قرار الدائرة التمهيدية الثانية برفض طلب الادعاء السماح بفتح تحقيق، طلب مكتب المحامي العام للضحايا والممثلين القانونيين للضحايا الحصول على إذن بالمثل أمام دائرة الاستئناف في المسائل الثلاث التي حددها مكتب المدعية العامة في طلبه للإذن بالاستئناف والتي تؤثر مباشرة على حقوق الضحايا، وحصلوا على هذا الإذن.

9- وواصل قسم الإعلام والتوعية التابع لقلم المحكمة إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في أفغانستان من أجل فهم الشواغل والتصورات والاحتياجات من المعلومات على أرض الواقع بوجه أفضل. وأنتج قسم الإعلام والتوعية عدداً من الأدوات الإعلامية باللغات المحلية، بما في ذلك الباشتو والداري. وقد أتيحت هذه الأدوات، بما في ذلك الكتيبات وأشرطة الفيديو، على موقع المحكمة على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، كما تم نشرها مباشرة على وسائل الإعلام والمجتمع المدني. وواصل قسم الإعلام والتوعية تقديم المعلومات في سياق التطورات القضائية ذات الصلة، ولا سيما قرار دائرة الاستئناف بالإذن بفتح تحقيق، لضمان الإعلان عن القرار وفهمه. واستغل قلم المحكمة أيضاً الفرص التي أتاحتها زيارات أصحاب المصلحة للمحكمة للتواصل مع المجتمع المدني الأفغاني ولتقديم المساعدة والدعم لوسائل الإعلام الأفغانية لتغطية جلسات الاستماع.

-باء-

## الحالة في بنغلاديش/ميانمار

-1

## التطورات القضائية

10- في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أذنت الدائرة التمهيدية الثالثة للمدعية العامة بمباشرة التحقيق في الحالة في بنغلاديش/ميانمار. وبعد أن أيدت الدائرة الاستنتاجات التي سبق أن خلصت إليها الدائرة التمهيدية الأولى بشأن مسألة الاختصاص التي قدمتها المدعية العامة، رأت أنه يجوز للمحكمة أن تمارس الولاية القضائية الإقليمية عندما يُرتكب عنصر واحد على الأقل من عناصر الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة أو جزء من هذه الجريمة في إقليم دولة طرف في النظام الأساسي. ووفقاً للدائرة، هناك أساس معقول للاعتقاد بأن أفراد القوات المسلحة في ميانمار، ربما ارتكبوا، منذ 9 تشرين الأول/أكتوبر 2016 على الأقل، بالاشتراك مع قوات الأمن الأخرى وبمشاركة بعض المدنيين المحليين، جرائم

ضد الإنسانية تتمثل في عمليات الترحيل والاضطهاد التي استهدفت السكان المدنيين الروهينغيا، والتي وقعت جزئياً في أراضي بنغلاديش. وقد أذنت الدائرة ببدء التحقيق فيما يتعلق بأي جريمة تدخل في اختصاص المحكمة، بما في ذلك أي جرائم تُرتكب في المستقبل، شريطة استيفاء الشروط الأساسية المنصوص عليها في القرار.

11- وفي 20 كانون الثاني/يناير 2020، أمرت الدائرة التمهيدية الثالثة قلم المحكمة بوضع نظام للإعلام والتوعية للمجتمعات المحلية المتضررة، وعلى وجه الخصوص، للضحايا الذين يعانون من هذه الحالة. وفي 20 آب/أغسطس 2020، دعت الدائرة قلم المحكمة إلى إبداء ملاحظات على طلب قدمته ثلاثة أفرقة تمثل الضحايا المزعومين لتقييم جدوى نقل مقر المحكمة إلى دولة طرف أخرى. وقدم قلم المحكمة ملاحظاته في 21 أيلول/سبتمبر 2020، واقترح خمسة سيناريوهات لإجراء المحكمة في بنغلاديش.

## 2- التحقيقات

12- في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2020، أوفد مكتب المدعية العامة بعثة إلى بنغلاديش، وكانت هذه البعثة هي الأولى بعد فتح التحقيق والرابعة من حيث مجموع البعثات إلى هذا البلد. وخلال البعثة، تواصل المكتب مع الوزارات الحكومية ذات الصلة، ووكالات الأمم المتحدة، وشركاء المجتمع المدني، والسلك الدبلوماسي. وبالإضافة إلى ذلك، قام مكتب المدعية العامة بعدة أنشطة لتوعية المجتمعات المحلية المتضررة والنهوض بالقضايا التشغيلية واللوجستية للسماح ببدء أنشطة التحقيق في مخيمات الروهينغيا في بنغلاديش.

13- ونظراً لتأثير جائحة الكورونا وما يتصل بذلك من قدرة مكتب المدعية العامة المحدودة على القيام بأنشطة ميدانية منذ آذار/مارس 2020، يعمل مكتب المدعية العامة حالياً على النهوض بجوانب أخرى من تحقيقاته، ويجرز تقدماً هاماً في جمع الأدلة. ويواصل المكتب بذل الجهود لتوسيع شبكة تعاونه في المنطقة، ويدعو جميع الأطراف إلى التعاون معه في تحقيقاته، بما في ذلك جمهورية اتحاد ميانمار.

## 3- أنشطة قلم المحكمة

14- بعد الحصول على إذن من الدائرة التمهيدية لبدء التحقيق، واصل قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم إبلاغ ضحايا الجرائم المزعومة المرتكبة ضد الروهينغيا بجميع التطورات القضائية ذات الصلة والخطوات المقبلة المحتملة.

15- واضطلع قسم الإعلام والتوعية بأنشطة لنشر القرار الذي يأذن بإجراء تحقيق على أوسع نطاق ممكن وبخاصة على أصحاب المصلحة الرئيسيين. وأصدر قسم الإعلام والتوعية بياناً صحفياً ووثيقة للأسئلة والأجوبة باللغات البورمية والبنغالية والروهينغية ونشرها على موقع المحكمة بالإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، ولا سيما على الفيسبوك - باعتباره من أكثر مصادر المعلومات شعبية - وكذلك من خلال جهات الاتصال الرئيسية بوسائل الإعلام البنغلاديشية والمجتمع المدني لتوزيعها على المجتمعات المتضررة والجمهور. بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالقرار، أنتج قسم الإعلام والتوعية نسختين من برنامج "أسأل المحكمة" باللغتين الفرنسية والإنكليزية ونشرهما عبر وسائل التواصل الاجتماعي والموقع الإلكتروني. وأعدت بالتعاون الوثيق مع قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم صفحات معلومات لإعلام أكبر عدد ممكن من الجمهور، ولا سيما المجتمعات المتضررة، بالوضع الراهن. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، أوفد قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم وقسم الإعلام والتوعية بعثة مشتركة إلى بنغلاديش للإعداد لإقامة قاعدة اتصال متماسكة بين قلم المحكمة والمخبرين المعنيين في المستقبل، وكذلك لنشر القرار بين الروهينغيا في المخيمات، والحصول على معلومات عن المعرفة والتصورات، ومقابلة المخبرين

الرئيسيين، ومناقشة الأنشطة والأدوات الممكنة. و5 أعاققت القيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة الكورونا الخطط المتعلقة ببعثات أخرى.

16- وساعد أيضا قسم الإعلام والتوعية مكتب المدعية العامة في إنتاج مقاطع فيديو قصيرة للبيانات التي أدلت بها المدعية العامة عند معالجتها للشواغل والقضايا المشتركة باللغات البورمية والبنغالية والروهينغية وأرسلت هذه المقاطع إلى ممثلي الروهينغيا عن طريق الواتساب لتمكينهم من نقلها إلى المخيمات.

## جيم- الحالة في بوروندي

### 1- التحقيقات

17- أوفد مكتب المدعية العامة عدة بعثات فيما يتعلق بالتحقيق في الجرائم التي يُدعى ارتكابها في إطار الحالة في بوروندي، وكذلك لتعزيز شبكات التعاون. وعلى وجه الخصوص، واصل مكتب المدعية العامة جمع الأدلة وإجراء مقابلات مع الشهود بشأن الجرائم قيد التحقيق. وفي ضوء هذه الخلفية، استفاد مكتب المدعية العامة من التعاون مع الدول والكيانات التابعة للأمم المتحدة.

### 2- أنشطة قلم المحكمة

18- عيّن قلم المحكمة محاميا واحدا منتدبا وقدم التسهيلات اللازمة لبعثة واحدة فيما يتعلق بهذه الحالة.

19- وأدت الاعتبارات الأمنية وصعوبة الوصول إلى البلد إلى أنشطة محدودة في مجال التوعية. وأنتج قسم الإعلام والتوعية سلسلة تتكون من ست فيديوات لتقدم معلومات عن المحكمة وبوجه خاص عن الحالة في بوروندي وقام بتوزيعها. وعقد قسم الإعلام والتوعية أيضا دورة تدريبية مع مجموعة مختارة من أصحاب المصلحة فيما يتعلق بولاية المحكمة، والحالة في بوروندي، وأنشطة المحكمة الجنائية الدولية المتعلقة بهذه الحالة. ونتج عن ذلك إنشاء شبكة الصحفيين البورونديين من أجل المحكمة الجنائية الدولية (*Réseau des Journalistes Burundais pour la Cour Pénale Internationale*). ولتوفير مزيد من المعلومات إلى الضحايا والمجتمعات المتضررة، أطلق التحالف البوروندي من أجل المحكمة الجنائية الدولية مع شبكة الصحفيين من أجل المحكمة الجنائية الدولية وبالإشتراك مع قسم الإعلام والتوعية في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى شباط/فبراير 2020 حملة للتوعية. وتم من خلال الحملة، بواسطة وسائل الإعلام والإذاعة ووسائل التواصل الاجتماعي ومجموعات الواتساب المخصصة، تبادل للرسائل البسيطة كل أسبوع باللغتين الفرنسية والكيروندي، للرد على المسائل الرئيسية المتعلقة بالمحكمة.

## دال- الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

### 1- التطورات القضائية

(أ) المدعية العامة ضد جان - بيير مبابا غومبو

20- في 18 أيار/مايو 2020، رفضت الدائرة التمهيدية الثانية طلب السيد مبابا الحصول على تعويض لا يقل عن 68.6 مليون يورو أو، بدلا من ذلك، ما لا يقل عن 42.4 مليون يورو، نتيجة لإلغاء دائرة الاستئناف الحكم بإدانته. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020، طلب السيد مبابا الإذن باستئناف قرار الدائرة التمهيدية الثانية.

(ب) المدعية العامة ضد جان - بيير بمبا غومبو، وإيميه كيلولو موسامبا، وجان - جاك مانغندا كابونغو، وفيديل بابالا واندو، ونارسيس أريديو

21- في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في الاستئناف المقدم من السيد بمبا ضد قرار إعادة إصدار الحكم الصادر ضده من الدائرة الابتدائية السابعة بعد أن استمعت إلى مرافعات شفهوية من الطرفين في 4 أيلول/سبتمبر 2019. وأيدت الدائرة الحكم على السيد بمبا بالسجن لمدة سنة واحدة وغرامة تبلغ 300 ألف يورو.

## -2 أنشطة قلم المحكمة

22- في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أطلق قلم المحكمة البرنامج المسمى "برنامج دعم قلم المحكمة" تعزيزاً للقرار النهائي الصادر عن الدائرة الابتدائية الثالثة بتاريخ 3 آب/أغسطس 2019 بشأن جبر الأضرار، الذي "شجّع بقوة" أصحاب المصلحة المعنيين على التعاون مع الصندوق الاستثماري للضحايا، وشجع على وجه التحديد قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم على تبادل جميع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالضحايا الموافقين مع الصندوق الاستثماري للضحايا. ونتيجة لهذا البرنامج، قدم قلم المحكمة في أواخر أيلول/سبتمبر 2019 (في نهاية البرنامج) أكثر من 1 700 استمارة من الضحايا قضية بمبا للإفادة بموافقتهم على تبادل معلوماتهم الشخصية المحدثة والموجودة في قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم مع الصندوق الاستثماري للضحايا لأغراض أنشطة المساعدة المقبلة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الوقت نفسه، قدم قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم بيانات ذات صلة إلى الصندوق الاستثماري من أجل برنامج تجريبي عاجل يستفيد منه الضحايا المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وواصلت محامية من مكتب المحامي العام للضحايا أيضاً مهمتها المتمثلة في إبلاغ مقدمي الطلبات الذين تمثلهم بضرورة الإعراب عن موافقتهم على إحالة ملفاتهم إلى الصندوق الاستثماري للضحايا لأغراض برنامج المساعدة.

23- وقدم قلم المحكمة الدعم إلى خمس بعثات للممثلين القانونيين للضحايا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

## هاء- القضية الثانية في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

### -1 التطورات القضائية

(أ) المدعية العامة ضد ألفريد يكاتوم وباتريس - إدوارد نغاييسونا

24- في الفترة من 19 أيلول/سبتمبر إلى 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019، عقدت الدائرة التمهيدية الثانية جلسة لاعتماد التهم في القضية المرفوعة ضد السيدين يكاتوم ونغاييسونا. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر 2019، اعتمدت الدائرة التهم الموجهة إلى السيد يكاتوم كلياً (21 تهمة) وإلى السيد نغاييسونا جزئياً (33 تهمة) وأحالتهما إلى المحاكمة. ووجدت الدائرة أن هناك أسباباً جوهرية تدعو إلى الاعتقاد بأن السيدين يكاتوم ونغاييسونا مسؤولان عن عدد من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يُزعم أنها ارتكبت في مواقع مختلفة في جمهورية أفريقيا الوسطى في عامي 2013 و 2014. وفي 11 آذار/مارس 2020، رفضت الدائرة التمهيدية الثانية طلب المدعية العامة إعادة النظر في القرار المتعلق باعتماد التهم، أو، بدلا من ذلك، الإذن باستئناف هذا القرار. وفي 14 أيار/مايو و 1 حزيران/يونيه 2020، رفضت الدائرة طلب المدعية العامة تعديل قرار اعتماد التهم، ورفضت في 19 حزيران/يونيه 2020 طلب المدعية العامة الإذن باستئناف القرارين.

25- وفي 16 آذار/مارس 2020، شكلت هيئة الرئاسة الدائرة الابتدائية الخامسة وأحالت القضية ضد السيد يكاتوم والسيد نغايسونا إليها. ومن المقرر أن تبدأ المحاكمة في 9 شباط/فبراير 2021 أمام الدائرة الابتدائية الخامسة. وهناك استئناف معلق ضد قرار الدائرة الذي خلص إلى مقبولية القضية.

## 2- أنشطة قلم المحكمة

26- ركز جزء من أنشطة التحقيق التي يجريها مكتب المدعية العامة على الأعمال التحضيرية للمحاكمة المقبلة للسيد يكاتوم والسيد نغايسونا. وقام مكتب المدعية العامة بالعديد من البعثات فيما يتعلق بتحقيقاته الجارية مع طرفي النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى، مع التركيز على الجرائم المرتكبة منذ 1 آب/أغسطس 2012. واستفاد مكتب المدعية العامة من التعاون القوي مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا يزال تعزيز واستدامة التعاون من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك العديد من كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها، وكذلك البلدان المجاورة، من المسائل التي تتسم بالأولوية. وواصل مكتب المدعية العامة رصد الإجراءات الجنائية الوطنية وتشجيعها وكذلك التعاون وتبادل الخبرات مع الجهات القضائية الوطنية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الخاصة.

27- وقدم المكتب القطري للمحكمة الدعم لبعثات من مختلف أجهزة المحكمة وكذلك من الصندوق الاستئماني للضحايا. وتواصلت الأنشطة التمهيديّة المتعلقة بقضية يكاتوم ونغايسونا، بدعم من مكتب المدعية العامة، ومحامي الدفاع، والممثلين القانونيين للضحايا، ومكتب المحامي العام للضحايا، وأنشطة المكتب القطري الجوهرية للتوعية التي تركز على الضحايا.

28- وعلى الرغم من التحديات المتعلقة بجائحة الكورونا، حافظ المكتب القطري في جمهورية أفريقيا الوسطى على زخمه التشغيلي. وشملت الأنشطة البارزة المتعلقة بالحالة أنشطة تسجيل الضحايا الجارية، وتيسير الإدلاء بالشهادة على وصلة الفيديو، ووضع استراتيجية جديدة للإعلام والتوعية المتعددة الوسائط تركز على "النقاش الكبير بشأن العدالة"، ومشاركة القادة الرئيسيين. وواصل المكتب القطري الاستفادة من التعاون الوثيق مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والدعم التشغيلي من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

29- وواصل قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم تيسير عملية تقديم طلبات المشاركة من جانب الضحايا والموارد الميدانية ذات الصلة أثناء العملية التحضيرية للمحاكمة. وتواصل الموظفون في الميدان مع مجموعات الضحايا والمجتمعات ذات الصلة لإبلاغهم بالإجراءات وعملية تقديم الطلبات، وجمع المعلومات ذات الصلة. كان لا بد من تعديل هذه العملية في ضوء القيود المتعلقة بجائحة الكورونا. وأعاد قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم تقييم جميع الطلبات المقدمة في المرحلة التمهيديّة والبالغ عددها 1 256 طلباً في ضوء النطاق المعدل للتهمة بعد أن أكدت الدائرة التمهيديّة جزءاً من التهم وقدم النتائج ذات الصلة إلى الدائرة والأطراف. وبعد صدور قرار من الدائرة الابتدائية، استمرت عملية تقديم طلبات الضحايا حتى نهاية مراقبة الادعاء بسبب الصعوبات التي واجهت الضحايا في تقديمها.

30- وفي قضية يكاتوم ونغايسونا، يمثل محام من مكتب المحامي العام للضحايا 283 طفلاً من الجنود السابقين؛ وهناك مجموعة ثانية تضم 1 846 من ضحايا الجرائم الأخرى يمثلها محام آخر من مكتب المحامي العام للضحايا، بالاشتراك مع أربعة محامين خارجيين.

31- وقدم قلم المحكمة الدعم لثماني بعثات لمحامي الدفاع إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وعين 24 محامياً مناوباً ويسر بعثاتهم.

## زاي- الحالة في كوت ديفوار

**1- التطورات القضائية****أ) المدعية العامة ضد لوران غباغبو وتشارلز بلييه غوديه**

32- في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، طعنت المدعية العامة في قرار الدائرة الابتدائية الأولى بتبرئة السيد غباغبو والسيد بلييه غوديه من الجرائم ضد الإنسانية التي اتهمها بارتكابها. وعُقدت جلسة بشأن هذه المسألة في الفترة من 22 إلى 24 حزيران/يونيه 2020، وذلك جزئياً عن طريق التداول بالفيديو بسبب القيود المتعلقة بجائحة الكورونا. ولا يزال الاستئناف معلقاً.

33- وفي ضوء الطلبات التي قدمها الدفاع والجلسة ذات الصلة التي عُقدت في 6 شباط/فبراير 2020، قررت دائرة الاستئناف في 28 أيار/مايو 2020 إلغاء عدد من الشروط المرتبطة بالإفراج عن السيد غباغبو والسيد بلييه غوديه.

**2- التحقيقات**

34- واصل مكتب المدعية العامة جمع الأدلة فيما يتعلق بالجرائم التي يدعى ارتكابها خلال أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات من الجانب المعارض للرئيس السابق لوران غباغبو (القضية الثانية).

**3- أنشطة قلم المحكمة**

35- قدم المكتب القطري في كوت ديفوار الدعم لما مجموعه 28 بعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

36- وواصل المكتب القطري تنفيذ حملته الوطنية للتوعية بشأن تعزيز نظام روما الأساسي، حيث وصل إلى نحو 2 500 من قادة الرأي والمجتمع المحلي، والسلطات الإدارية، وصانعي القرار، والزعماء التقليديين والدينيين، ووسائل الإعلام المحلية، ورابطات الضحايا، والجماعات النسائية والشبابية، في ثماني مناطق. وكثّف المكتب القطري حملات التوعية مع المدارس، بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم في كوت ديفوار. وشارك نحو 4 000 طالب من ست مناطق إدارية في كوت ديفوار في دورات للتوعية، بما في ذلك بشأن التطورات القضائية، وبولاية المحكمة وعملياتها. وفي منتصف آذار/مارس 2020، أدت جائحة الكورونا إلى تباطؤ الأنشطة التنفيذية بدرجة كبيرة. وبمناسبة اليوم الدولي للعدالة الجنائية، نظم المكتب القطري احتفالاً لنقل الرسائل الرئيسية ونشر المواد ذات الصلة بالمحكمة على جمعية الضحايا.

37- وواصل قلم المحكمة العمل مع جماعات الضحايا والمجتمعات المحلية بغية شرح إجراءات الاستئناف، بالتنسيق مع الممثل القانوني المشترك للضحايا، الذي كان المحاور الرئيسي لجميع الضحايا المشاركين في القضية.

38- ويمثل مكتب المحامي العام للضحايا 729 من الضحايا المشاركين في قضية غباغبو وبلييه غوديه. وبعد تبرئة الدائرة الابتدائية الأولى للمتهمين في "الدعوى المتعلقة بعدم وجود ما يستوجب المساءلة"، يواصل الضحايا المشاركة في الاستئناف الذي نظرت فيه المحكمة في حزيران/يونيه 2020.

39- وعين قلم المحكمة أربعة محامين مناوبين ويسر مهمة واحدة.

**زاي- الحالة في دارفور****1- التطورات القضائية****أ) المدعية العامة ضد علي محمد علي عبد الرحمن (علي قشيب)**



40- نُقل السيد عبد الرحمن الذي يدعى أنه زعيم قبلي وعضو في قوات الدفاع الشعبي وأحد كبار قادة ميليشيات الجنجويد إلى عهدة المحكمة في 9 حزيران/يونيه 2020، بعد أن سلم نفسه في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونفذت عملية النقل بنجاح رغم الصعوبات التي أحاطت بهذه العملية نتيجة لجائحة الكورونا. وصدر أول أمر بالقبض على السيد عبد الرحمن في 27 نيسان/أبريل 2007 على أساس وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأنه مسؤول عن 51 تهمة تتعلق بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في كودوم وينديسي وموكجار وأروالا والمناطق المجاورة بين آب/أغسطس 2003 وآذار/مارس 2004. في 11 حزيران/يونيه 2020، أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية نسخة منقحة من أمر القبض الثاني بحق السيد عبد الرحمن على أساس وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأنه مسؤول عن ثلاث تهم أخرى تتعلق بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

41- وفي 12 حزيران/يونيه 2020، فصلت الدائرة التمهيدية الثانية قضية السيد عبد الرحمن عن قضية السيد أحمد محمد هارون لعدم تنفيذ أمر القبض الصادر بحق السيد هارون. وفي 15 حزيران/يونيه، مثل السيد عبد الرحمن لأول مرة أمام القاضي المنفرد للدائرة التمهيدية الثانية. ومن المقرر أن تبدأ جلسة اعتماد التهم في 7 كانون الأول/ديسمبر 2020. في 14 آب/أغسطس 2020، رفضت الدائرة التمهيدية الثانية طلب الدفاع بالإفراج المؤقت عن السيد عبد الرحمن. وما زال استئناف ضد هذا القرار، فضلاً عن استئنافين تمهيديين آخرين، قيد النظر أمام دائرة الاستئناف.

(ب) المدعية العامة ضد عبد الله باندا أباكاير نورين

42- في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019، عقدت الدائرة الابتدائية الرابعة من تلقاء نفسها جلسة تحضيرية مع الدفاع والادعاء وقلم المحكمة حول حالة القضية وسبل المضي قدماً فيها. وعقب الجلسة التحضيرية، أمرت الدائرة بتقديم مذكرات إضافية من الأطراف، بما في ذلك، بالأغلبية، بشأن مسألة المحاكمات الغيابية. وتلقت الدائرة لاحقاً هذه المذكرات من الدفاع والادعاء وأذنت، بالأغلبية، للضحايا المشاركين في الإجراءات بتقديم مذكرات بشأن نفس القضية، ووردن هذه المذكرات في 10 حزيران/يونيه 2020.

-2 التحقيقات

43- قام مكتب المدعية العامة بعدة بعثات لجمع الأدلة وإجراء مقابلات مع الشهود. وعلى النحو المبين في تقرير المدعية العامة إلى مجلس الأمن المؤرخ 10 حزيران/يونيه 2020، واصل المكتب إحراز تقدم هام في جمع الأدلة لتعزيز القضايا القائمة، وإن كان ذلك في ظل تحديات تتعلق بالموارد والتعاون. ومع نقل السيد عبد الرحمن إلى مركز الاحتجاز بالمحكمة، فإن التعاون الفعال في الوقت المناسب من جانب السودان فيما يتعلق بتنفيذ أوامر القبض المتبقية، فضلاً عن تمكين استئناف الوصول إلى أراضي، أمر بالغ الأهمية بالنسبة للتحقيقات ومحاكمات مكتب المدعية العامة. وكان هذا التعاون مع المحكمة مكوناً رئيسياً في اتفاق جوبا للسلام الذي عقد مؤخراً بين الحكومة الانتقالية في السودان والجبهة الثورية السودانية، وهي ائتلاف من الحركات المسلحة وغيرها من الحركات. ويجري حالياً تنفيذ مبادرات لاستئناف التعاون مع السودان بفعالية وجمع الأدلة لزيادة تعزيز القضايا القائمة.

(ج) المدعية العامة ضد علي محمد علي عبد الرحمن

-3 أنشطة قلم المحكمة

44- بدأ قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم أنشطته لمساعدة الضحايا في عملية تقديم طلبات المشاركة في الإجراءات بترحيل المشتبه به إلى المحكمة. واستتبع ذلك إنشاء صفحة للضحايا على الموقع

الالكتروني للمحكمة، ومواصلة تنظيم دورات إعلامية وتدريبية لطائفة واسعة من المتحاورين، وجمع المعلومات والتطبيقات المتعلقة بالضحايا. ونظرا للقيود المتعلقة بجائحة الكورونا، ابتكر قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم حلولاً تفاعلية في مجال تكنولوجيا المعلومات لتنفيذ مهامه بفعالية في ظل الظروف القائمة.

45- ومنذ ترحيل السيد عبد الرحمن، يعمل قسم الإعلام والتوعية بالتوازي على توفير المعلومات ذات الصلة وفي الوقت المناسب لأكثر قدر ممكن من الجمهور حول المثل الأولي والخطوات التالية في القضية والحصول على مزيد من المعلومات عن الفئات المستهدفة وقنوات الاتصال لزيادة الوصول والتأثير. وأجريت عملية مسح أولي للجهات الفاعلة الرئيسية والتصورات وأنشطة وأدوات التوعية المحتملة من خلال مشاورات مع ممثلي 29 منظمة غير حكومية دولية ووطنية، ورابطات ومجموعات من الشتات تعمل في السودان (بالتعاون مع التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية). ويقوم قسم الإعلام والتوعية أيضاً بمراقبة وسائل الإعلام على الإنترنت والاستجابة لطلبات المقابلات والوثائق والمواد السمعية البصرية. وأصبح الوصول إلى الجلسات متاحاً للجمهور في السودان والعالم (بما في ذلك الشتات) من خلال معلومات باللغات الإنكليزية والفرنسية والعربية على موقع المحكمة على الإنترنت، وتوزيع واسع النطاق لتسجيلات المثل الأولي بهذه اللغات على وسائل الإعلام الاجتماعية والتقليدية وأصحاب المصلحة مثل شبكات المجتمع المدني على الأرض.

46- وعين قلم المحكمة محامين مناوبين فيما يتعلق بهذه الحالة.

## حاء- الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

### 1- الإجراءات القضائية

(أ) المدعية العامة ضد توماس لوبانغا ديبلو

47- بعد أن قضى السيد لوبانغا مدة عقوبته كاملة، أُطلق سراحه في 15 آذار/مارس 2020. وواصلت الدائرة الابتدائية الثانية النظر في خطط تنفيذ التعويضات الجماعية الرمزية والتعويضات الجماعية القائمة على الخدمات، التي تمت الموافقة عليها في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2016 و 6 نيسان/أبريل 2017 على التوالي.

(ب) المدعية العامة ضد جيرمين كاتانغا

48- واصلت الدائرة الابتدائية الثانية النظر في تنفيذ أمرها الصادر في 24 آذار/مارس 2017 بشأن جبر الأضرار.

(ج) المدعية العامة ضد بوسكو نتاغاندا

49- عقب إدانة السيد نتاغاندا في 8 تموز/يوليه 2019، تلقت الدائرة الابتدائية السادسة مذكرات من الأطراف والمشاركين، واستمعت إلى الشهود، وقبلت أدلة فيما يتعلق بالحكم المحتمل، وعقدت جلسة بشأن القضية في الفترة من 17 إلى 20 أيلول/سبتمبر 2019. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، حكمت الدائرة على السيد نتاغاندا بالسجن لمدة 30 عاماً.

50- ولا تزال جميع الإجراءات المتعلقة بجبر الأضرار جارية. وفي 14 أيار/مايو، عينت الغرفة أربعة خبراء وأمرتهم بتقديم تقرير بحلول 30 تشرين الثاني/أكتوبر 2020. ومن المتوقع أن تقدم التقارير النهائية للأطراف والصندوق الاستئماني للضحايا بحلول 18 كانون الأول/ديسمبر 2020. وفي 26

حزيران/يونيه 2020، أصدرت الدائرة الابتدائية "القرار الأول بشأن عملية جبر الأضرار" الذي أمر بوضع إجراءات مبسطة لجبر الأضرار وكلف قلم المحكمة '1' بالإنتهاء من تحديد المستفيدين المحتملين من التعويضات الذين لم يشاركوا بعد في الإجراءات، بالإضافة إلى '2' الإنتهاء من عملية أخذ عينات من الضحايا، وكلاهما لتعزيز الأمر الذي تصدره الدائرة بشأن جبر الأضرار.

51- واستأنف السيد نتاغاندا الحكم بإدانته لارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وكذلك القرار المتعلق بالحكم، واستأنفت المدعية العامة جزءا محدودا من حكم الإدانة. ومن المقرر أن ينظر في الاستئنافين في 12-14 تشرين الثاني/أكتوبر 2020.

## 2- التحقيقات

52- واصل مكتب المدعية العامة التفاعل مع السلطات الوطنية ومختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك تأمين التعاون في سياق الإجراءات الجارية وتشجيع الإجراءات الوطنية. كما يتفاعل مكتب المدعية العامة مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف توضيح بعض القضايا ذات الصلة بالقضية المرفوعة ضد سيلفستر موداكومورا.

## 3- أنشطة قلم المحكمة

53- قدم المكتبان القطريان في كينشاسا وبونيا الدعم لما مجموعه 132 بعثة. وواصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الاضطلاع بدور رئيسي في دعم عمليات المحكمة. وفي شباط/فبراير 2020، قام المسجل بزيارة بونيا والتقى بممثل الأمم المتحدة وفرق المحكمة. وعلى الرغم من القيود التي تفرضها جائحة الكورونا، لا يزال العمل جاريا بالمكتبين.

54- وواصل المكتبان القطريان تقديم الدعم لأنشطة العملاء في البلد، لا سيما فيما يتعلق بجبر الأضرار في قضيتي لوبانغا وكاتانغا في مقاطعة إيتوري. وعمل المكتبان القطريان بالتعاون الوثيق مع الصندوق الاستثماري للضحايا حيث قدم الدعم اللوجستي والإداري والأمني لموظفي الصندوق في مرحلة تنفيذ الجبر. وركز المكتبان القطريان أيضا على الإعلان عن الحكم الصادر في قضية نتاغاندا من خلال جلسات تفاعلية مع المجتمعات المتضررة في مقاطعة إيتوري ومع المجتمع الأكاديمي والمحامين والقوات العسكرية في كينشاسا. وتم خلال العام تنفيذ ما مجموعه 61 نشاطا توعويا، واستفاد من هذا النشاط مباشرة ما مجموعه 2 940 شخصا. وتم أيضا بث برامج سمعية وبصرية من خلال شبكة من محطات التلفزيون والإذاعة المجتمعية، وأجريت 75 مقابلة إعلامية، وشارك موظفو قلم المحكمة في 14 برنامجا إذاعيا وتلفزيونيا مباشرا.

55- وقدم موظفو قلم المحكمة الدعم أيضا لعمل الخبراء الذين عينتهم الدائرة الابتدائية السادسة في قضية نتاغاندا. وبسبب جائحة الكورونا، لم يتمكن الخبراء من السفر إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لإجراء المشاورات اللازمة مع أصحاب المصلحة الخارجيين والضحايا. ولذلك، تعيّن على موظفي قلم المحكمة في الميدان التوصل إلى طرق بديلة للعمل من خلال تيسير الاتصالات والاستخدام المكثف لمراقق التداول بالفيديو.

56- وفي إجراءات جبر الأضرار في قضية نتاغاندا، لا يزال مكتب المحامي العام للضحايا يمثل ضحايا الهجمات المزعومة والأطفال الجنود السابقين. ويعمل قلم المحكمة على تحديد المستفيدين المحتملين من التعويضات الإضافية الذين لم يشاركوا بعد في الإجراءات، وفقا للأمر الصادر من الدائرة الابتدائية.

57- وفي إجراءات جبر الأضرار في قضية كاتنغا، يمثل محامون خارجيون 283 ضحية، ويمثل مكتب المحامي العام للضحايا 39 ضحية.

58- ومن بين الأطفال الجنود السابقين البالغ عددهم 424 طفلا الذين قُبلت طلباتهم للحجر في قضية لوبانغا، يمثل 374 منهم مكتب المحامي للدفاع و51 يمثلهم محام خارجي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى قلم المحكمة 349 طلبا للتعويض فيما يتعلق بقضية لوبانغا وقام بتحليلها ومعالجتها، وجاري إحالتها إلى الصندوق الاستئماني للضحايا.

59- وساعد قلم المحكمة الأفرقة القانونية للممثلين القانونيين للضحايا على القيام بـ 14 بعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

## طاء - الحالة في جورجيا

### 1- التحقيقات

60- قام مكتب المدعية العامة بعدد من بعثات التحقيق إلى بلدان مختلفة. ويواصل المكتب مناشدة جميع الأطراف على التعاون معه في تحقيقاته، بما فيها الاتحاد الروسي والسلطات الفعلية في أوسيتيا الجنوبية، من أجل تحقيق العدالة للضحايا من جميع أطراف النزاع. وجاري التحقيق بنشاط وهو الآن في مرحلة متقدمة.

### 2- أنشطة قلم المحكمة

61- بسبب القيود التي فرضتها جائحة الكورونا، لم يتمكن المكتب القطري من عقد سوى 26 اجتماعا وجها لوجه للتوعية مع المجتمعات المحلية المتضررة والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية خلال النصف الأول من عام 2020. وشارك في جلسات التوعية مع المجتمعات المحلية المتضررة ما يقرب من 440 شخصا. وواصل المكتب القطري في جورجيا عقد اجتماعات لتبادل المعلومات مع المنظمات غير الحكومية الجورجية وممثلي المجتمع المدني الذين يعملون في المجال ذي الصلة بولاية المحكمة الجنائية الدولية، فضلا عن إجراء مقابلات وعقد جلسات إحاطة إعلامية لمثلي وسائل الإعلام، والمشاركة في العديد من الفعاليات الأكاديمية للتوعية. وكان التركيز الرئيسي للتوعية في عام 2020 على وسائل التواصل الاجتماعي وتوفير المعلومات ذات الصلة لعامة الناس والمجتمعات المتضررة والضحايا عبر مختلف منصات وسائل التواصل الاجتماعي (مثل تويتر (Twitter)، وانستغرام (Instagram)، وفيسبوك (Facebook)، وما إلى ذلك). ونشرت المحكمة عدة مدونات صوتية (podcasts) وصور ومسابقة حول الحالة في جورجيا. ويقدر المكتب القطري في جورجيا أنه تم الوصول إلى حوالي مليون شخص عبر وسائل الإعلام المختلفة أو منصات التواصل الاجتماعي.

62- وواصل المكتب القطري في جورجيا تقديم المعلومات للضحايا والمجتمعات المتضررة بشأن ولاية وعمل الصندوق الاستئماني للضحايا. كما قدم المكتب القطري الدعم للصندوق في إجراء تقييمه للحالة في جورجيا. وأخيرا، واصل المكتب القطري أنشطة التوعية/التدريب مع المهنيين القانونيين من أجل اجتذاب مهنيين قانونيين مؤهلين لقائمة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية.

63- وعيّن قلم المحكمة محاميا مناوبا واحدا ويسر بعثة واحدة فيما يتعلق بهذه الحالة.

## ياء - الحالة في كينيا

### 1- التحقيقات

64- واصل مكتب المدعية العامة التشجيع على تسليم الأفراد الصادرة بحقهم أوامر بالقبض لارتكابهم جرائم مخلة بإقامة العدل في إطار المادة 70 من نظام روما الأساسي. وظل مكتب المدعية العامة يتلقى

معلومات بشأن الارتكاب المزعوم للجرائم ضد الإنسانية أثناء أحداث العنف التي أعقبت الانتخابات في الفترة 2007-2008.

## 2- أنشطة قلم المحكمة

65- عين قلم المحكمة محاميا مناوبا واحدا ويسر بعثة واحدة فيما يتعلق بهذه الحالة.

## كاف- الحالة في ليبيا

### 1- التطورات القضائية

(أ) المدعية العامة ضد سيف الإسلام القذافي

66- في 11 و 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019، عقدت دائرة الاستئناف جلسة بشأن طعن السيد القذافي في قرار الدائرة الابتدائية الأولى برفض طعنه في مقبولة الدعوى المرفوعة ضده، الذي أثاره على أساس أنه سبق أن أدين وحكم عليه من قبل محكمة ليبية وصدر بحقه عفو في وقت لاحق. وفي 9 آذار/مارس 2020، أيدت دائرة الاستئناف رفض الدائرة التمهيديّة الأولى للطعن في المقبولة.

### 2- التحقيقات

67- أوفد مكتب المدعية العامة عدة بعثات إلى بلدان مختلفة لجمع الأدلة وإجراء مقابلات مع الشهود بشأن الجرائم التي يدعى ارتكابها من جانب جميع الأطراف في النزاع. وكما أبرز المكتب في تقريره المقدم عن ليبيا إلى مجلس الأمن في 5 أيار/مايو 2020، واصل المكتب جهوده المبذولة للمضي قدما في التحقيقات المتعلقة بالحالات القائمة والحالات الجديدة المحتملة، ولدعوة الدول وأصحاب المصلحة إلى تقديم الدعم لضمان تنفيذ أوامر القبض. وتلقى المكتب، في إطار أنشطة التحقيق التي يضطلع بها، تعاوناً وثيقاً من الدول الأطراف ذات الصلة، ومن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ومن منظمات دولية وإقليمية أخرى، فضلا عن مجموعات المجتمع المدني والأفراد. واستثمر المكتب بشكل متزايد في التعاون مع التحقيقات المحلية في الجرائم الدولية وغيرها من الجرائم المرتكبة في ليبيا ودعمها.

### 3- أنشطة قلم المحكمة

68- مثل محامون من مكتب المحامي العام للضحايا الضحايا الذين تواصلوا بالفعل مع المحكمة فيما يتعلق بقضية القذافي لأغراض الإجراءات الناشئة عن طعن المقبولة الذي قدمه الدفاع.

69- ونظرا لعدم وجود تطورات قضائية في القضايا والحاجة إلى تحديد أولويات للموارد المتاحة، تقتصر أنشطة قسم الإعلام والتوعية في الحالة على تحديث قائمة جهات الاتصال، ومتابعة التطورات على الأرض، واستخدام جميع الفرص للقاء والتشاور مع الجهات الفاعلة الرئيسية التي تقوم بزيارة لاهاي.

70- وعين قلم المحكمة محاميا مناوبا واحدا ويسر بعثة واحدة فيما يتعلق بهذه الحالة.

## لام- الحالة في مالي

### 1- التطورات القضائية

(أ) المدعية العامة ضد المهدي

71- بعد إدانة السيد المهدي بارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في مهاجمة معالم تاريخية ومبانٍ مخصصة للطقوس الدينية في تمبكتو، أصدرت الدائرة الابتدائية الثامنة في آب/أغسطس 2017 أمرها بشأن جبر الأضرار، وقدرت الأضرار التي لحقت بالمباني المحمية، وكذلك الأضرار الاقتصادية والمعنوية، بما يبلغ قدره 2.7 مليون يورو. وفي آذار/مارس 2019، أقرت الدائرة النسخة المنقحة من الخطة التنفيذية للصندوق الاستئماني للضحايا بشأن جبر الأضرار، واستمر التنفيذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(ب) المدعية العامة ضد الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد أغ محمود ("السيد الحسن")

72- في 27 أيلول/سبتمبر 2019، رفضت الدائرة التمهيدية الأولى طعن السيد الحسن في مقبولة الدعوى، حيث وجدت أن الدعوى ضده كانت خطيرة بما يكفي لتبرير اتخاذ المحكمة مزيداً من الإجراءات. وعقب طعن قدمه السيد الحسن في هذا القرار، أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في 19 شباط/فبراير 2020، الذي أيدت فيه قرار الدائرة التمهيدية الأولى بأن القضية مقبولة. وفي 30 أيلول/سبتمبر 2019، اعتمدت الدائرة التمهيدية الأولى التهم الموجهة إلى السيد الحسن وأحالته إلى المحاكمة. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، رفضت الدائرة طلب السيد الحسن الإذن باستئناف هذا القرار. وفي 21 شباط/فبراير 2020، رفضت الدائرة التمهيدية الأولى جزأين من طلب المدعية العامة تصحيح وتعديل قرار اعتماد التهم. وفي 23 نيسان/أبريل 2020، وافقت الدائرة جزئياً على طلب المدعية العامة وعدلت بعض التهم الموجهة إلى السيد الحسن. وفي 22 حزيران/يونيه 2020، رفضت الدائرة طلب السيد الحسن الإذن باستئناف القرار الأخير.

73- وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تم تشكيل الدائرة الابتدائية العاشرة وأسندت إليها القضية. وبدأت المحاكمة في 14 تموز/يوليه 2020 عملها بالبيان الافتتاحي للمدعية العامة. وفي 24 آب/أغسطس 2020، رفضت الدائرة طلب السيد الحسن إنهاء الإجراءات بدعوى انتهاك حقوقه أثناء احتجازه من قبل السلطات الوطنية. وبدأ تقديم الأدلة من جانب الادعاء في 8 أيلول/سبتمبر 2020.

## -2 التحقيقات

74- أوفد مكتب المدعية العامة عدة بعثات للتحقيق في الجرائم المدعى ارتكابها في هذه الحالة. وظل المكتب يحظى بالتعاون من جانب السلطات الوطنية وجهات أخرى، من بينها كيانات تابعة للأمم المتحدة، وخاصة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

## -3 أنشطة قلم المحكمة

75- قدم المكتب القطري في مالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير الدعم التشغيلي، بما في ذلك الجوانب الإدارية واللوجستية والأمنية، إلى 72 بعثة ميدانية من كيانات مختلفة تابعة للمحكمة الجنائية الدولية.

76- ونظم المكتب القطري تدريباً لوسائل الإعلام والمجتمع المدني بالتعاون مع قسم الإعلام والتوعية. وعُقدت أيضاً اجتماعات تشاورية مع الشركاء والجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والجامعات، بشأن المشاريع المشتركة. وعقدت جلسات إحاطة على الإنترنت مع وسائل الإعلام والمجتمع المدني قبل بدء محاكمة الحسن. ووزعت أجهزة الاتصال التي تغطي البيانات الافتتاحية وبداية تقديم الأدلة على الجمهور المستهدف في الميدان. وبالتعاون مع قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم، نظم المكتب القطري دورات إعلامية وتدريبية لتزويد الوسطاء في منطقتي تمبكتو وموبتي بالمعارف المحدثة وأفضل الممارسات والأدوات لدعم طلبات الضحايا المقدمة للمشاركة في الإجراءات. وفي الفترة من 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى 28 شباط/فبراير 2020، عُقدت دورات إعلامية من أجل 21

وسيطاً، من بينهم 16 من النساء. وعقدت الجلسات الإعلامية منذ اندلاع جائحة الكورونا في مالي في الربع الثاني من عام 2020 بواسطة المنصات الافتراضية.

77- وفي قضية المهدي، واصل قلم المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير معالجة طلبات التعويض من الناحية القانونية وتقديم التقارير ذات الصلة إلى الصندوق الاستئماني للضحايا. ويمثل محام خارجي جميع الضحايا المشاركين في الإجراءات.

78- وفي قضية الحسن، بعد تأكيد الدائرة التمهيدية لتتهم، أجرى قلم المحكمة تقييماً قانونياً لطلبات المشاركة المقدمة من الضحايا البالغ عددها 882 طلباً في ضوء النطاق الجديد للقضية، وأبلغ الدائرة بذلك. وبعد الحصول على إذن من الدائرة لمواصلة جمع طلبات الضحايا حتى نهاية مرحلة الادعاء، واصل قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم جهوده للوصول إلى الضحايا وجمع المزيد من الطلبات. ونظراً للقيود المتصلة بجائحة الكورونا، ابتكر قلم المحكمة وسائل بديلة للوصول إلى الضحايا دون تعريض سلامة أي من الجهات المعنية للخطر. والأنشطة ذات الصلة موجودة حالياً وتعمل بصورة جيدة. ويمثل فريق يتكون من ثلاثة محامين خارجيين جميع الضحايا المشاركين في الإجراءات.

79- وطوال البيانات الافتتاحية وعند البدء في تقديم الأدلة، قام قسم الإعلام والتوعية بإنتاج مواد سمعية وبصرية، ووثائق إعلامية مختلفة، ومدونات رقمية، وتسجيلات صوتية مع إجابات على الأسئلة الأكثر شيوعاً، ومنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي وتوزيعها على وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية في مالي لمزيد من البث والنشر بين عامة السكان وخاصة المجتمعات المتضررة. وقام قسم الإعلام والتوعية برصد وسائل الإعلام لمتابعة التصورات المتعلقة بالمحاكمة وأجرى مشاورات مع وسائل الإعلام والمجتمع المدني على أرض الواقع لتقييم الآثار الناتجة عن هذه الإجراءات وتعديل الخطط وفقاً للتعليقات والاحتياجات.

80- ويسر قلم المحكمة أربع بعثات للممثلين القانونيين للضحايا وست بعثات لمحامي الدفاع. وعين قلم المحكمة أيضاً 13 محامياً مناوبا ويسر أربع بعثات فيما يتعلق بالحالة.

ميم- الحالة في أوغندا

1- التطورات القضائية

(أ) المدعية العامة ضد دومينيكا أونغوين

81- اختتمت الدائرة الابتدائية التاسعة الاستماع إلى شهادات جميع الشهود الذين استدعاهم الدفاع وأعلنت اختتام تقديم الأدلة في كانون الأول/ديسمبر 2019. واستمعت الدائرة إلى البيانات الختامية التي أدلى بها الادعاء والممثلون القانونيون للضحايا والدفاع في الفترة من 10 إلى 12 آذار/مارس 2020. وتجرى الدائرة مداولات.

2- التحقيقات

82- واصل مكتب المدعية العامة تشجيع الإجراءات الوطنية المتعلقة بطرفي النزاع.

83- وفي الفترة من 17 إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أوفد مكتب المدعية العامة وقلم المحكمة بعثة توعية مشتركة إلى أوغندا واجتمعت البعثة بأفراد من المجتمعات المحلية المتضررة في المنطقة الشمالية، بما في ذلك بمسؤولين محليين وقادة فكريين ودينبيين وممثلين لمنظمات المجتمع المدني ومنظمات إعلامية. وخطط مكتب المدعية العامة وقلم المحكمة للقيام ببعثة توعوية إلى أوغندا في نيسان/أبريل

2020 بعد البيانات الختامية للأطراف والمشاركين ولكن تأجلت هذه البعثة إلى إشعار آخر نتيجة للقيود المفروضة بسبب جائحة الكورونا.

### 3- أنشطة قلم المحكمة

84- يقدم المكتب القطري في كمبالا الدعم للأنشطة في أوغندا ويعمل أيضا كخلفية لوجستية للعمليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المكتب القطري الدعم إلى ما مجموعه 160 بعثة. وفي شباط/فبراير 2020، زار رئيس قلم المحكمة كمبالا والتقى بمسؤولين حكوميين ومنسق الأمم المتحدة المقيم وفرق المحكمة الجنائية الدولية.

85- وواصل المكتب القطري التمكين من الوصول مباشرة إلى محاكمة أونغوين، لتعزيز المشاركة المجدية للضحايا وأصحاب المصلحة المعنيين، وإدارة توقعاتهم فيما يتعلق بالنتائج المحتملة للمحاكمة. ومن خلال شبكة من قادة الرأي والزعماء المحليين (الدينيين والثقافيين) والمنظمات المجتمعية، نظم المكتب القطري ما مجموعه 321 نشاطاً للتوعية، بما في ذلك عروضاً بالفيديو، ونوادي للاستماع الإذاعي، واجتماعات مفتوحة، وإحاطات إعلامية، وحوارات بين المجتمعات المحلية، ولقاءات هادفة مع الفئات الضعيفة والمهمشة مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. ووصلت هذه الأنشطة التي تتم وجها لوجه إلى ما مجموعه 71 183 شخصا في شمال أوغندا. وفي آذار/مارس 2020، أنشئت أثناء تقديم البيانات الختامية في قضية أونغوين مراكز للمشاهدة والاستماع في مواقع الحالات للسماح للمجتمعات المتضررة بمشاهدة وقائع الجلسات على الهواء مباشرة. وقدمت أربع محطات إذاعية محلية بثا حيا للإجراءات في أتشولي. كما نظم المكتب القطري زيارة إلى لاهاي لعشرة من القادة المؤثرين والإعلاميين من أتشولي لحضور البيانات الختامية والإبلاغ عنها.

86- وفي إطار التفاعل بين المكتب القطري ووسائل الإعلام، أجريت 133 مقابلة مع وكالات أنباء مختلفة وشارك موظفو قلم المحكمة في أكثر من 20 برنامجا إذاعيا مباشرا استضافته محطات الإذاعة المحلية والعامية في شمال أوغندا. ووصلت هذه البرامج التفاعلية، إلى جانب ثلاث مجموعات من الإعلانات الإذاعية، إلى ما يقرب من 28 مليون شخص. وفي الآونة الأخيرة، خلال جائحة الكورونا، استخدم المكتب القطري بشكل مكثف منصة الرسائل القصيرة المجانية، وشارك 11 ألف شخص في إبقاء الضحايا والمجتمعات المتضررة على علم بالتطورات في قضية أونغوين.

87- ويمثل 1 532 من الضحايا المشاركين في قضية أونغوين محام من مكتب المحامي العام للضحايا. ويمثل 2599 من الضحايا محام خارجي.

88- ويسر قلم المحكمة بعثتين للممثلين القانونيين للضحايا وخمس بعثات لمحامي الدفاع. وقام أيضا بتعيين محامين مناوبين ويسر بعثتين متصلتين بالحالة.

### نون- الحالة المتعلقة بالسفن المسجلة في اتحاد جزر القمر والجمهورية الهيلينية ومملكة كمبوديا

#### 1- التطورات القضائية

89- في 2 أيلول/سبتمبر 2019، أيدت دائرة الاستئناف، التي نظرت في طعن قدمته المدعية العامة، قرار الدائرة الابتدائية الأولى بمطالبة المدعية العامة بإعادة النظر في قرارها بعدم التحقيق للمرة الثانية، وبأن تقوم بذلك وفقا للقرار الأول الصادر عن الدائرة التمهيدية الذي طُلب فيه من المدعية العامة إعادة النظر في هذا القرار. وفي 2 كانون الأول/ديسمبر 2019، أخطرت المدعية العامة الدائرة التمهيدية الأولى بأنها، وفقا لقرارها الصادر في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، الذي أيدته دائرة الاستئناف، راجعت قرارها



بعدم مباشرة تحقيق جديد، وخلصت مرة أخرى إلى أنه لا يوجد أساس معقول للمضي قدما في التحقيق. وبناء على طلب من اتحاد جزر القمر، وجدت الدائرة التمهيدية الأولى، في 16 أيلول/سبتمبر 2020، أن المدعية العامة لم تصحح الأخطاء التي حددتها الدائرة من قبل وأنها ارتكبت أخطاء جديدة في تقييمها لخطورة القضية (القضايا) المحتملة. وقررت الدائرة مع ذلك عدم مطالبة المدعية العامة بإعادة النظر في قرارها مرة أخرى. وفي 22 أيلول/سبتمبر 2020، طلب اتحاد جزر القمر الإذن بالطعن في هذا القرار. والمسألة لا تزال معلقة.

## -2 أنشطة قلم المحكمة

90- قدم الضحايا الذين يمثلهم محام من مكتب المحامي العام للضحايا ومحام خارجي ملاحظات في الإجراءات المذكورة أعلاه.

## سين - الحالة في دولة فلسطين

### -1 التطورات القضائية والإجرائية

91- في 20 كانون الأول/ديسمبر 2019، أعلنت المدعية العامة استنتاجها بأنه، استنادا إلى تقييم شامل ومستقل وموضوعي لجميع المعلومات الموثوقة المتاحة، هناك أساس معقول للمضي في التحقيق في الحالة، عملا بالمادة 53(1) من نظام روما الأساسي. بيد أنه نظرا للمسائل القانونية والوقائعية الفريدة والمتنازع عليها التي ترتبط بهذه الحالة، طلبت المدعية العامة، عملا بالمادة 19(3) من النظام الأساسي، إصدار حكم قضائي من الدائرة التمهيدية الأولى يطلب تأكيدا بأن الإقليم الذي يجوز للمحكمة أن تمارس اختصاصها عليه يشمل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة.

92- وفي 28 كانون الثاني/يناير 2020، دعت الدائرة التمهيدية الأولى دولة فلسطين وإسرائيل وضحايا الحالة إلى تقديم ملاحظات خطية بشأن طلب المدعية العامة، ودعت الدول والمنظمات والأشخاص الآخرين إلى تقديم طلبات للحصول على إذن برفع ملاحظات بوصفهم أصدقاء للمحكمة. وتلقت الدائرة لاحقا ملاحظات باسم دولة فلسطين، و 11 ملاحظة من مجموعات من الضحايا، و 43 ملاحظة من أصدقاء المحكمة، إضافة إلى رد موحد من المدعية العامة. ولا يزال الأمر معلقا.

## -2 أنشطة قلم المحكمة

93- شارك الضحايا، الذين يمثلهم محام خارجي، في الإجراءات التي بدأها مكتب المدعية العامة أمام الدائرة التمهيدية فيما يتعلق باختصاص المحكمة. كما أذنت الدائرة التمهيدية لمحام من مكتب المحامي العام للضحايا بتقديم ملاحظات بشأن مسألة الاختصاص نيابة عن الضحايا غير الممثلين وبتمثيل المصلحة العامة للضحايا. وقدم قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم معلومات ذات صلة عن الإجراءات وحقوق الضحايا في المشاركة في الحوار من خلال قنوات مختلفة. وواصل قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم أيضا تقديم معلومات عامة عن الحالة إلى شبكة محاوريه، ورد على أي استفسارات وطلبات واردة<sup>(3)</sup>.

94- وفي أعقاب قرار الدائرة التمهيدية بشأن المعلومات وتوعية ضحايا الحالة، واصل قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم وقسم الإعلام والتوعية، بالتعاون مع مكتب المدعية العامة، حسب الاقتضاء،

<sup>(3)</sup> انظر النسخة المنقحة من "التقرير الثامن لقلم المحكمة عن أنشطة المعلومات والتوعية المتعلقة بالضحايا والجمعيات المتضررة في الحالة"، 12 آب/أغسطس 2020، ICC-01/18-141-Conf, ICC-01/18-141-Red, 12 August 2020.

العمل معا لتحديث الرسائل المتعلقة بموقع المحكمة على الإنترنت. وأجرى قسم الإعلام والتوعية مسحا فيما يتعلق بفلسطين وإسرائيل لتحديد السياق السياسي والتصورات والمعارف المتعلقة بالمحكمة والشركاء المحتملين بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والمجتمع القانوني. كما بدأ مشاورات أيضا مع الشركاء لاستكمال المعلومات التي تم جمعها من خلال الاستقصاء لبناء معرفة شاملة بالحالة.

## عين - طلبات القبض والتسليم غير المنفذة

95- لا تزال طلبات القبض والتسليم الصادرة بحق 14 فردا غير منفذة:

- (أ) جمهورية الكونغو الديمقراطية: سيلفستر موداكومورا<sup>(4)</sup>، منذ عام 2012؛
- (ب) أوغندا: جوزيف كوني وفينست أوئي، منذ عام 2005؛
- (ج) دارفور: أحمد هارون، منذ عام 2007؛ وعمر البشير، منذ عام 2009؛ وعبد الرحيم محمد حسين، منذ عام 2012؛ وعبد الله باندا، منذ عام 2014؛
- (د) كينيا: والتر باراسا، منذ عام 2013؛ وبول غيشيرو وفيليب كيكويش بيت، منذ عام 2015؛
- (هـ) ليبيا: سيف الإسلام القذافي، منذ عام 2011؛ والتهامي محمد خالد، منذ عام 2013؛ ومحمود مصطفى بوسيف الورفلي، منذ عام 2017؛
- (و) كوت ديفوار: سيمون غباغبو، منذ عام 2012.

## ثالثا - الدراسات الأولية

96- يجري مكتب المدعية العامة دراسات أولية لجميع الحالات التي يحاط بها علما ليحدد، بناء على المعايير القانونية المنصوص عليها في النظام الأساسي والمعلومات المتاحة، ما إذا كانت الحالة تستحق التحقيق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى مكتب المدعية العامة دراسات أولية في 13 حالة.

97- وأعلن مكتب المدعية العامة عن البدء في دراستين أوليتين جديدتين: إحداهما في 13 شباط/فبراير 2020، بعد تلقي إحالة، بموجب المادة 14 من النظام الأساسي، من حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية بشأن الادعاء بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في أراضي فنزويلا؛ والثانية في 9 أيلول/سبتمبر 2020، بعد تلقي إحالة من حكومة بوليفيا بشأن الوضع في أراضيها.

98- وقام المكتب أيضا بإغلاق أو إنهاء تحليله فيما يتعلق بأربع دراسات أولية، وقام بوجه خاص بما يلي: فتح تحقيقات في الحالات في أفغانستان وبنغلاديش/ميانمار؛ وظل على رأيه بأن الحالة التي أحالتها حكومة جزر القمر لا تستوفي المعايير اللازمة لفتح تحقيق؛ وأعلن استنتاجه بأن هناك أساسا معقولا للمضي في التحقيق في الحالة في دولة فلسطين، مع السعي إلى إصدار حكم بشأن الاختصاص عملا بالمادة 19 (3) من نظام روما الأساسي. ونشر المكتب تقريرا عن أنشطة دراسته الأولية في 5 كانون الأول/ديسمبر 2019. وفي جميع الحالات الأخرى قيد الدراسة الأولية، عمل المكتب على تمكين المدعية العامة من التوصل إلى قرار بشأن نتائج أكبر عدد ممكن من الحالات قبل نهاية فترة ولايتها.

<sup>(4)</sup> المحكمة بصدد التحقق من وفاة السيد موداكومورا المبلغ عنها في عام 2019، في انتظار اتخاذ خطوات أخرى بشأن مركزه.

99- وفي كولومبيا، قام مكتب المدعية العامة بتقييم التقدم المحرز في الإجراءات الوطنية ذات الصلة التي تضطلع بها السلطات الكولومبية في إطار النظام القضائي العادي، وقانون العدالة والسلام، والولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. وشارك المكتب في مناقشات، بما في ذلك في سياق بعثة واحدة إلى كولومبيا، مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية المعنية، فيما يتعلق بحالة الإجراءات الوطنية ذات الصلة وغيرها من التطورات التي يمكن أن تؤثر على تلك الإجراءات، وإمكانية أن يحدد المكتب المؤشرات والمعايير ذات الصلة التي قد تمكنه من التوصل إلى قرار بشأن عمليات المساءلة الوطنية في الوقت المناسب.

100- وفي غينيا، نظر مكتب المدعية العامة في العمل الذي تقوم به السلطات الغينية واللجنة التوجيهية الوطنية لتنظيم المحاكمة المتعلقة بالأحداث التي وقعت في 28 أيلول/سبتمبر 2009 في ملعب كوناكري، على الرغم من التأخيرات الناتجة عن جائحة الكورونا. وواصل المكتب، بما في ذلك في سياق بعثة واحدة إلى كوناكري، الاتصال بمجموعة من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية لدعم وتشجيع بدء محاكمة عادلة دون تأخير لا مبرر له. وتلقى المكتب أيضا معلومات عن حوادث العنف الأخيرة التي وقعت في سياق المظاهرات أساسا، وقام باستعراضها، ودعا جميع الجهات الفاعلة السياسية إلى الامتناع عن العنف.

101- وفيما يتعلق بالعراق/المملكة المتحدة، سعى مكتب المدعية العامة إلى الانتهاء من تقييم المقبولية، بما في ذلك من خلال المشاركة البناءة مع سلطات المملكة المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين، وتابع المكتب تقييم التحقيقات والملاحقات القضائية الوطنية ذات الصلة بعناية. وتابع المكتب أيضا التطورات المحلية ذات الصلة، بما في ذلك عن طريق تقييم الأثر المحتمل لبعض التشريعات المقترحة على قدرة السلطات على التحقيق و/أو المقاضاة في الجرائم المرعومة ذات الصلة.

102- وفي نيجيريا، عمل مكتب المدعية العامة على الانتهاء من تقييم اختصاصه الموضوعي والمقبولية. واتخذ المكتب خطوات جديدة للحصول على مزيد من المعلومات بشأن الإجراءات الوطنية ذات الصلة المتعلقة بالسلوك المرعوم لأعضاء بوكو حرام وقوات الأمن النيجيرية ولحث السلطات النيجيرية على أن تثبت بطريقة ملموسة أنها تضطلع بمسئوليتها الرئيسية عن التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي ومقاضاة مرتكبيها. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، قامت المدعية العامة ببعثة استغرقت يومين إلى أبوجا لمناقشة دعم الحكومة النيجيرية للدراسة الأولية وتعاونها معها.

103- وفيما يتعلق بالفلبين، سعى مكتب المدعية العامة إلى استكمال فحص الجرائم ضد الإنسانية المرعوم ارتكابها من قبل جهات حكومية فلبينية و/أو أفراد آخرين في سياق حملة "الحرب على المخدرات" وتقييمه لمقبولية القضايا المحتملة ذات الصلة التي من المرجح أن تكون محورا لأي تحقيق في الحالة. وقام المكتب بجمع وتقييم المعلومات المفتوحة المصدر بشأن أي إجراءات وطنية ذات صلة، واتخذ خطوات للحصول على معلومات إضافية ذات صلة بتقييم التكامل.

104- وفيما يتعلق بأوكرانيا، سعى مكتب المدعية العامة إلى الانتهاء من فحص مقبولية القضايا المحتملة التي تم تحديدها على أنها يحتمل أن يتم التحقيق فيها، سواء في شبه جزيرة القرم أو شرق أوكرانيا. ولهذا الغاية، التقى المكتب بالسلطات الأوكرانية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين وجمع معلومات إضافية، بما في ذلك خلال بعثته التاسعة إلى أوكرانيا في شباط/فبراير 2020. وواصل المكتب أيضا استعراض أي معلومات جديدة بشأن الجرائم المدعى ارتكابها.

105- وفيما يتعلق بالحالة في فنزويلا (الحالة الأولى)، أحرز مكتب المدعية العامة تقدما في تحليله للاختصاص الموضوعي من أجل التوصل إلى استنتاج بشأن ما إذا كان هناك أساس معقول للاعتقاد بأن الجرائم المدعى ارتكابها ضد المعارضين الفعليين أو المفترضين لحكومة جمهورية فنزويلا في سياق

الاحتجاجات المناهضة للحكومة وما اتصل بها من اضطرابات سياسية ترقى إلى مرتبة الجرائم ضد الإنسانية في النظام الأساسي.

106- وسيتاح تقرير كامل عن الوضع بالنسبة للحالات قيد الدراسة الأولية قبل الدورة التاسعة عشرة لجمعية الدول الأطراف، وفقا لما جرى عليه العمل في مكتب المدعية العامة.

## رابعاً- الأنشطة المتعلقة بالتنظيم والإدارة والدعم القضائي

### 1- تأثير جائحة الكورونا على العمليات

107- اضطلعت المحكمة باستجابة متعددة المستويات للتخفيف من آثار جائحة الكورونا على عملياتها. ومن أجل حماية صحة وسلامة الموظفين، أغلقت المحكمة مؤقتاً مبنى مقرها في لاهاي في آذار/مارس 2020، بناء على مشورة السلطات الهولندية. ونفذت المحكمة أيضاً تدابير مماثلة في مكاتبها القطرية وفي مكتب الاتصال التابع لها في الأمم المتحدة في نيويورك.

108- ونفذت المحكمة بنجاح في إطار فترة زمنية قصيرة ترتيبات عمل جديدة عن بعد لضمان استمرارية العمليات. وسعت المحكمة بنشاط إلى إيجاد سبل لمعالجة الأثر السلبي للقيود المفروضة على السفر المتعلق بالعمليات الميدانية بسبب جائحة الكورونا عن طريق إيجاد بدائل للسفر، وكذلك عن طريق العمل مع المنظمات الدولية الأخرى لضمان إمكانية الاضطلاع بالسفر الضروري على الرغم من القيود المفروضة.

109- وبدأت المحكمة في إعادة فتح مبنى مقرها تدريجياً في حزيران/يونيه 2020، مع رصد التطورات ذات الصلة المتعلقة بالجائحة عن كثب واتخاذ التدابير المناسبة وفقاً لذلك. وفيما يتعلق بإعادة فتح المكاتب خارج هولندا، تابعت المحكمة عن كثب مشورة سلطات الدولة المضيفة المختصة والأمم المتحدة.

### 2- اتفاق الاعتراف بين المحكمة الجنائية الدولية واتحاد الموظفين بالمحكمة الجنائية الدولية

110- في 17 تموز/يوليه 2020، أبرمت المحكمة واتحاد الموظفين بالمحكمة الجنائية الدولية اتفاق اعتراف لتنظيم العلاقة المتبادلة والتفاعل بينهما. وهذه خطوة مهمة تعكس المهمة المشتركة لكل من إدارة المحكمة واتحاد الموظفين المتمثلة في مواصلة النهوض برفاه موظفي المحكمة. ويعترف الاتفاق باتحاد الموظفين باعتباره الهيئة الممثلة للموظفين بموجب أحكام البند 8-1 (ب) من النظام الأساسي للموظفين والقاعدة 108-1 (أ) من النظام الإداري للموظفين، ويحدد، في جملة أمور، المبادئ العامة للعلاقة بين المحكمة واتحاد الموظفين، والوقت المعترف به لواجبات ممثل الموظفين وأنشطته، والتسهيلات التي يتعين توفيرها، كما يوضح عملية التشاور بين المحكمة واتحاد الموظفين.

### 3- تحديث دليل ممارسات الدوائر

111- أدخلت القضاة تحديثات على دليل ممارسات الدوائر في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وأدرجوا فيه مبادئ توجيهية بشأن الحدود الزمنية لخمسة أنواع من القرارات القضائية الرئيسية، بالإضافة إلى مبادئ توجيهية بشأن صياغة الأحكام الابتدائية وهيكلها. ونتجت هذه التحديثات المهمة عن المناقشات التي دارت في معتكف القضاة الذي عقد في أرنهيم، هولندا، في يومي 3 و4 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

## خامساً- الخلاصة

112- على الرغم من التحديات التي نجمت عن القيود المفروضة بسبب جائحة الكورونا، أحرزت المحكمة تقدماً هاماً في إجراءاتها التمهيدية والابتدائية والاستئنافية والتعويضات، وكذلك في التحقيقات

والدراسات الأولية التي أجراها مكتب المدعية العامة. ومن بين التطورات البارزة، الحكم على متهم واحد، والانتهاه من تقديم الأدلة في إحدى المحاكمات، وبدء محاكمة أخرى، واعتماد التهم الموجهة إلى اثنين من المتهمين، ونقل أحد المشتبه بهم إلى المحكمة، والإذن بإجراء تحقيقين جديدين.

113- وتؤدي المحكمة دورا أساسيا في نظام العدالة الجنائية الدولية الذي يهدف إلى إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الوحشية والإسهام في منعها. ولتحقيق النجاح في هذه التطلعات، تحتاج المحكمة إلى دعم قوي ومتسق من المجتمع الدولي للاضطلاع بولايتها وصون استقلالها. ويتسم هذا الأمر بمزيد من الأهمية في ضوء التهديدات والهجمات المتزايدة ضد المحكمة. وتعد العقوبات المفروضة على المدعية العامة وأحد الموظفين تعريزا للأمر التنفيذي للولايات المتحدة الصادر في حزيران/يونيه 2020 تهديدا مباشرا لعمل المنظمة وتشكل تدخلا غير مقبول في استقلال عملها.

## المرفق

## سنة من عمل المحكمة بالأرقام

أين	ماذا	تفاصيل وملاحظات
في قاعة المحكمة	13 حالة قيد التحقيق؛ 23 قضية	أفغانستان - لا قضية؛ بنغلاديش/ميانمار - لا قضية؛ بوروندي - لا قضية؛ جمهورية أفريقيا الوسطى - القضية الأولى، (1) جان بيير مياغومبو، و(2) جان بيير بيمبا وآخرون؛ وجمهورية أفريقيا الوسطى - القضية الثانية، (3) ألفريد يكاتوم وبارتريس - إدوارد نغاييسونا؛ وكوت ديفوار - (4) لوران غباغبو وتشارلز بليه غوديه، و(5) سيمون غباغبو؛ ودارفور (السودان)، (6) عمر البشير، و(7) أحمد محمد هارون، و(8) علي محمد علي عبد الرحمن، و(9) عبد الله بنبا، و(10) عبد الرحيم محمد حسين؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية - (11) توماس لوبانغا، و(12) بوسكو نتانغاندا، و(13) جيرمان كاتانغا، و(14) سيلفستر موداكومورا؛ وجورجيا - لا قضية؛ وكينيا - (15) والتر أوسايري باراسا، و(16) بول جيتشيرو وفيليب كيكوش بيت؛ وليبيا - (17) سيف الإسلام القذافي، و(18) التهامي محمد خالد، و(19) محمود مصطفى بوسايف الورفلي؛ ومالي - (20) أحمد الفقي المهدي، و(21) الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد أغ محمود؛ وأوغندا - (22) دومينيك أونغوين، و(23) جوزيف كوني وفينسنت أوتي.
	65 جلسة مع إلقاء 19 شاهداً بشهاداتهم	أدلى 19 شاهداً بشهاداتهم، ومثل 11 شاهداً شخصياً أمام المحكمة في لاهاي، وأدلى 8 شهود بشهاداتهم بواسطة رابط للتواصل عن بعد.
	10 587 ضحية مشاركة <sup>(5)</sup>	يشمل هذا الرقم أكثر من 2 000 ضحية في قضية أُنْتَاغَنْدَا، وأكثر من 700 ضحية في قضية أُنْبُغَبُو - أثليه غوديه، وأكثر من 4 000 ضحية في قضية أُونْغَوِين، و1 085 ضحية في قضية يكاتوم/نغاييسونا، و882 ضحية في قضية الحسن، وأكثر من 1000 فرد فيما يتعلق بإجراءات الجبر في قضية لوبانغا وقضية المهدي. ويمثل الضحايا محامون خارجيون ومكتب المحامي العام للضحايا بأشكال مختلفة: في قضية أُنْبُغَبُو - أثليه غوديه وقضية أُنْتَاغَنْدَا، يمثل مكتب المحامي العام للضحايا جميع الضحايا؛ وفي قضية المهدي وقضية الحسن، يمثل محامون خارجيون جميع الضحايا؛ وفي قضايا لوبانغا وأونغوين ويكاتوم/نغاييسونا، ينقسم الضحايا إلى مجموعات مختلفة ويمثلهم محامون خارجيون ومكتب المحامي العام للضحايا على التوالي (وفي قضية يكاتوم/نغاييسونا بالتحديد، يتولى محام من مكتب المحامي العام للضحايا تمثيل الضحايا بجانب أربعة محامين خارجيين).
	إصدار 735 قراراً و137 أمراً	القرارات: باستثناء المرفقات والنسخ المحجوبة والترجمات - 412؛ الأوامر: باستثناء المرفقات والنسخ المحجوبة والترجمات - 96.
	إصدار حكم بالإدانة	في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، حكمت الدائرة الابتدائية السادسة على السيد إنتانغاندا بالسجن لمدة يبلغ مجموعها 30 سنة.
	إيداع 6 360 طلباً	تتضمن النسخ الأصلية والترجمات والمرفقات والنسخ المصوّبة والمحجوبة. ويبلغ مجموع الصفحات المودعة بسجلات المحكمة 95 553 صفحة.

<sup>(5)</sup> أصبح عدد متزايد من الضحايا المشاركين في الإجراءات طالبي جبر الأضرار عندما دخلت القضية مرحلة جبر الأضرار كما في قضية كل من المهدي ولونغا وانتانغاندا. وتداخل أرقام الضحايا المشاركين في الإجراءات وطالبي المستفيدين من جبر الأضرار إلى حد كبير إذ يختار عدد مماثل من الأفراد الأذنين على استمارات طلباتهم المقدمة إلى المحكمة. كما أنّ الضحايا من محاكمة مياغومبو السابقة (الذين يزيد عددهم على 5000 فرد) لم يعودوا مشاركين في الإجراءات القضائية بل أصبحوا مستفيدين محتملين من الصندوق الاستئماني للضحايا من خلال ولايته لتوفير المساعدة.

<p>يتولى قسم دعم المحامين التابع لقلم المحكمة الإدارة المركزية والتنسيق في كل أنشطة الدعم اللوجستي والإداري المقدمة لمحامي الدفاع والممثلين القانونيين للضحايا وفرق عملهم، وخلال الفترة التي شملها التقرير، تولى تسهيل إرسال 60 بعثة إلى دول الحالات. وقد أمّن قسم دعم المحامين الدعم لـ 14 فريق للدفاع و 11 فريق للضحايا، بما في ذلك 133 عضواً من فرق الدفاع في قضية كل من لوبنغا، وكاتنغا، وإنتاغندا، ومبا، وأغبيغو، وإلبيه غوديه، وأونغوين، والمهدي، وبندا، والقذافي، والحسن، ويكاتوم، ونغايسون، وعبد الرحمن، و 43 عضواً من فرق الممثلين القانونيين للضحايا في قضية كل من لوبنغا الأولى والثانية، وكاتنغا، ومبا، وبندا، والبشير، والحسن، والمهدي، وأونغوين، ويكاتوم، ونغايسون. وعين قسم دعم المحامين التابع لقلم المحكمة 49 محامياً منتدباً.</p>	<p>مساعدة مؤتمنة بناءً على طلب 25 فريقاً لمحامي الدفاع والضحايا (باستثناء ممثلي الدول والممثلين المعيّنين بحالات)</p>	
<p>بلغ العدد الإجمالي للأشخاص قيد الاحتجاز خلال الفترة المشمولة بالتقرير 6 أشخاص: السيد أنثاغندا، والسيد أونغوين، والسيد الحسن، والسيد يكاتوم والسيد نغايسون، والسيد عبد الرحمن.</p>	<p>6 أشخاص قيد الاحتجاز</p>	<p>خلف قاعة المحكمة</p>
<p>يحتوي هذا الرقم أيضاً على معلومات المتابعة ذات الصلة بشأن نماذج الضحايا الفردية التي تمت معالجتها بواسطة قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم، بما في ذلك على سبيل المثال قرارات الصندوق الاستئماني للضحايا بشأن استمارات التعويض الفردية للضحايا (المهدي، لويانغا).</p>	<p>تلقي 2 603 استمارة للمشاركة في الإجراءات و/أو جبر الأضرار</p>	
<p>خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم توكيلات من قبل أو نيابة عن الضحايا في الحالة في بنغلاديش. وقدمت التوكيلات من خلال النموذج التقليدي وكذلك بصورة صوتية و/أو بالفيديو. وسجل قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم أيضاً معلومات إضافية بشأن 21 من هذه التوكيلات.</p>	<p>استلام 343 توكيلاً بموجب المادة 15</p>	
<p>كما أضيف 29 شخصاً بقائمة مساعدي المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية مما رفع العدد الإجمالي إلى 396 شخصاً.</p>	<p>قبول 31 مرشحاً بقائمة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية مما رفع العدد الإجمالي من المحامين إلى 857 شخصاً</p>	
<p>واصل مكتب المدعية العامة تحليل المعلومات الواردة بشأن ارتكاب جرائم مزعومة من المحتمل أن تدخل في اختصاص المحكمة. ومن 1 أيلول/سبتمبر 2019 إلى 31 آب/أغسطس 2020، سجل مكتب المدعية العامة 795 بلاغاً مقدماً بموجب المادة 15، منها 594 بلاغاً خارج نطاق اختصاص المحكمة بشكل واضح؛ و 25 بلاغاً غير متصل بالحالات القائمة حالياً ويحتاج إلى مزيد من التحليل؛ و 103 بلاغاً متصل بحالات جاري تحليلها فعلاً؛ و 73 متصل بتحقيق أو محاكمة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى المكتب خلال الفترة نفسها 892 4 بندا من المعلومات الإضافية المتصلة ببلاغات سابقة.</p>	<p>استلام 799 بلاغاً بموجب المادة 15</p>	
<p>الترجمة الشفوية في المحكمة وفي المؤتمرات: جلسات الاستماع في المحكمة، الندوات/الموائد المستديرة، زيارات الوفود، جلسات الإحاطة للمنظمات غير الحكومية/الدبلوماسية وغيرها - 697 يوم عمل للمترجمين الشفويين، 717 يوم عمل للمترجمين الشفويين الميدانيين والتشغيليين.</p>	<p>1 414 يوم عمل للمترجمين الشفويين</p>	
<p>تتضمن المحاضر المتصلة بجلسات الاستماع 9 672 صفحة باللغة الفرنسية و 24 266 صفحة باللغة الإنكليزية، وتتضمن المحاضر غير المتصلة بجلسات الاستماع 930 صفحة باللغة الفرنسية و 876 صفحة باللغة الإنكليزية،</p>	<p>33 938 صفحة أو 494 محضراً متصلاً بجلسات الاستماع، و 1 806 صفحة أو 38 محضراً غير متصل بجلسات الاستماع</p>	
<p>وصل للترجمة 16 232 صفحة مستندات قضائية وأنجز منها 10 581 صفحة. كما وصل للترجمة 3 200 صفحة مستندات غير قضائية وأنجز منها 3 209 صفحة.</p>	<p>طلب ترجمة 19 432 صفحة؛ إنجاز 13 790 صفحة</p>	

<p>زيارات كبار الشخصيات (المستوى الوزاري فأعلى) - 92 زيارة أو ما يزيد على 450 شخص تقريبا؛ زيارات أصحاب المصلحة (دبلوماسيون، منظمات غير حكومية، محامون، مدعون عامون، صحفيون) - 129 زيارة أو 858 شخصا؛ الزيارات الإعلامية للطلبة الجامعيين والجمهور العام - 114 زيارة أو 915 9 شخصا، وتشمل هذه الزيارات الزائرين العابرين ومجموعات الطلبة من المدارس الثانوية. وانخفضت الأعداد بشكل جذري بسبب جائحة الكورونا حيث لم تقع زيارات أو أحداث منذ آذار/ مارس 2020.</p>	<p>استقبال 11 238 زائراً</p>	
<p>في الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى موقع المحكمة على الإنترنت ما مجموعه 5 589 891 مشاهدة و2 064 158 زائراً، بما في ذلك 1 141 478 زائراً جديداً. واجتذبت خدمات البث المباشر لجلسات المحكمة 42 309 801 زيارة من 179 دولة. وتم نشر 190 مقطع فيديو جديد على موقع اليوتيوب واجتذبت 1 735 319 مشاهدة. وتم توزيع 112 بياناً صحفياً على قائمة بريدية تضم ما يقرب من 6000 صحفي وأصحاب مصلحة آخرين حول العالم. وأجريت أكثر من 500 مقابلة مع مسؤولين في المحكمة. وواصل قسم الإعلام والتوعية المشاركة بنشاط مع الجماهير العالمية من خلال قنوات التواصل الاجتماعي المختلفة. وحصل حسابا المحكمة على تويتر (Twitter) باللغتين الإنكليزية والفرنسية على أكثر من 449 ألف متابع، وكان للحسابين على فيسبوك (Facebook) أكثر من 198 ألف إعجاب و 216 ألف متابع، واجتذبت صفحتنا المحكمة على إنستغرام (Instagram) أكثر من 34 400 متابع، مما يدل على مشاركة جمهور عريض في الرسائل والحملات والمنتجات الإعلامية والمرئيات المتكررة المختلفة التي تنشرها المحكمة. واستخدم موقع فيسبوك لايف (Facebook Live) أيضاً بنجاح لبث جلسات الاستماع بالمحكمة على نطاق أوسع في العالم.</p>	<p>5 589 891 مشاهدة لموقع المحكمة على الانترنت، و1 735 319 مشاهدة لموقع اليوتيوب (YouTube)، و449 000 متابعة لموقع التويت (Twitter)</p>	
<p>خلال الفترة المشمولة بالتقرير: 4 263 طلباً لوظائف قصيرة الأجل، و10 750 طلباً لوظائف ثابتة، مع توظيف 38 شخصاً بعقود محددة المدة و23 شخصاً في وظائف قصيرة الأجل. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل 172 موظفاً في وظائف ممولة من الخدمات المؤقتة العامة، 36 منهم في وظائف قصيرة الأجل و4 في وظائف فنية للموظفين المتدربين.</p>	<p>معالجة 15 013 طلباً للعمل، مع توظيف 61 شخصاً، و879 موظفاً في وظائف ثابتة</p>	
<p>كان هناك 254 متدرباً داخلياً و71 موظفاً فنياً زائراً من بينهم 6 موظفين فنيين زائرين يتلقون رواتب شهرية من المحكمة بتمويل من منحة المفوضية الأوروبية.</p>	<p>تعيين 254 متدرباً داخلياً و71 موظفاً فنياً زائراً</p>	
<p>تحدد التوجيهات الرئاسية إجراءات تنفيذ اللوائح والقرارات والمقررات المعتمدة من قبل جمعية الدول الأطراف، بما في ذلك اللوائح والقواعد المتعلقة بالتمويل والموظفين وتخطيط البرامج والميزانية. وصدر خلال الفترة المشمولة بالتقرير توجيهان رئاسيان. وتتعلق التعليمات الإدارية بالإجراءات والسياسات والمسائل التنظيمية ذات الاهتمام العام. وصدرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير خمس تعليمات إدارية. وتتعلق المنشورات الإعلامية بإعلانات تصدر مرة واحدة أو لمسألة تتسم بأهمية مؤقتة مثل، في جملة أمور، التغييرات في جداول المراتب والاستحقاقات، وتشكيل اللجان والمجالس. وصدرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عشرة منشورات إعلامية.</p>	<p>اصدار توجيهين رئاسيين، و5 تعليمات إدارية، و10 منشورات إعلامية</p>	
<p><b>عمليات المراجعة الخارجية:</b> مراجعة البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019؛ ومراجعة البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019؛ وجاري تقييم هيئات الرقابة. <b>عمليات التدقيق الداخلي:</b> الصناديق الاستئمانية - منحة المفوضية الأوروبية (أيلول/سبتمبر 2019)، إدارة مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (أيلول/سبتمبر 2019)، إدارة المركبات (تشرين الثاني/نوفمبر 2019)، العمليات الميدانية: متابعة الضوابط الإدارية والمالية (كانون الأول/ديسمبر 2019)، مستندات الالتزام المتنوعة (آذار/مارس 2020)، إدارة الأصول - الممتلكات والمنشآت والمعدات (حزيران/يونيه 2020)، منصة سير العمل القضائي: مشتريات تكنولوجيا المعلومات (آب/أغسطس 2020)، الخدمة الاستشارية لتكنولوجيا المعلومات بشأن التعافي من الكوارث (كانون الأول/ديسمبر 2019).</p>	<p>القيام بعمليتين للمراجعة الخارجية، و7 عمليات للمراجعة الداخلية، وتقديم خدمة استشارية واحدة</p>	
<p>زاد عدد الشهود والمعالين المحميين قليلاً مقارنة بالتقرير السابق. ومُنحت الحماية للأشخاص الجدد المعرضين للخطر خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في حين استمر تطبيق التدابير المنوطة سابقاً للأشخاص المعرضين للخطر الموضوعين تحت رعاية قسم الضحايا والشهود أو الدول المشاركة في إعادة التوطين.</p>	<p>حماية 109 شاهداً و473 مُعالاً أو إعادة توطينهم</p>	



<p>اضطلع مكتب المدعية العامة بـ 137 بعثة إلى البلدان التي ليست من بلدان الحالات، و94 بعثة إلى بلدان الحالات من أجل، في جملة أمور، جمع الأدلة، وفرز الشهود ومقابلتهم، وضمان استمرار التعاون مع الشركاء. واضطلع قلم المحكمة بـ 327 بعثة إلى بلدان الحالات، و178 بعثة إلى البلدان التي ليست من بلدان الحالات، كما اضطلع بـ 52 بعثة إضافية إلى بلدان الحالات و24 بعثة إلى بلدان ليست من بلدان الحالات مع هيئات أخرى منها هيئة الرئاسة، والدوائر، وجمعية الدول الأطراف، والصندوق الاستئماني للضحايا، ولجنة المراجعة، وآلية الرقابة المستقلة.</p>	<p>الاضطلاع بـ 812 بعثة</p>	
<p>نظمت المحكمة بين 1 أيلول/سبتمبر 2019 ونهاية آب/أغسطس 2020 اجمالا 556 اجتماعا وورشة عمل للتوعية في أفغانستان (1)، وبنغلاديش/ميانمار (5)، ودارفور (1)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (108)، وكوت ديفوار (31)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (61)، وجورجيا (26)، ومالي (4)، وأوغندا (319).</p> <p>واستفاد من هذه الاجتماعات وورش العمل اجمالا 99 408 شخصا في بنغلاديش/ميانمار (160)، ودارفور (40)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (13 701)، وكوت ديفوار (10 930)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (2 940)، وجورجيا (440)، ومالي (42)، وأوغندا (71 155).</p>	<p>تنظيم 556 اجتماعاً وورشة عمل للمجتمعات المتضررة واستفادة نحو 99 408 شخصاً منها</p>	<p>في الميدان</p>
<p>تشمل مواد إذاعية وتلفزيونية للمحكمة ومواد محلية بالاشتراك مع المحكمة باللغتين الإنكليزية والفرنسية واللغات المحلية. ووفقاً لإحصاءات وسائل الإعلام المحلية، يُقدّر الجمهور الذي تم بلوغه بنحو 3 ملايين نسمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومليون نسمة في كوت ديفوار، و46 مليون نسمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومليون نسمة في جورجيا، و28 مليون نسمة في أوغندا.</p>	<p>778 ساعة من البث الإذاعي واستفادة نحو 79 مليون شخص منها</p>	
<p>المكاتب القطرية في كينشاسا وبونيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛ وكمبالا (أوغندا)؛ وبانغي (جمهورية أفريقيا الوسطى)، وأبيدجان (كوت ديفوار)؛ وباماكو (مالي)؛ وتبليسي (جورجيا). ويعزز مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة في نيويورك التعاون بين المحكمة ومنظمة الأمم المتحدة، ويمثل المحكمة في مختلف الاجتماعات، كما يساعد في تنظيم المناسبات ذات الصلة وزيارات كبار المسؤولين بالمحكمة.</p>	<p>7 مكاتب قطرية ومكتب اتصال واحد</p>	
<p>بحق: السيد سيلفستر موداكومورا<sup>(6)</sup>، والسيد جوزيف كوني، والسيد فينسنت أوتي، والسيد أحمد محمد هارون، والسيد عمر حسن أحمد البشير، والسيد عبد الرحيم محمد حسين، والسيد عبد الله باندا أباكاير نورين، والسيد والتر أوسايري باراسا، والسيد بول غيشورو، والسيد فيليب كيبكوش بيت، والسيد سيف الإسلام القذافي، والسيد التهامي محمد خالد، والسيد محمود مصطفى بوسيف الورفلي، والسيدة سيمون اغبيغو.</p>	<p>طلبات القبض والتسليم غير المنقذة بحق 15 فرداً</p>	
<p>انضمت كيريباس إلى نظام روما الأساسي في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.</p>	<p>123 دولة طرف</p>	<p>فيما يتعلق بالدول</p>
<p>أرسل قلم المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير 433 طلباً أولياً للتعاون القضائي (بما في ذلك 40 طلباً من قسم الضحايا والشهود)، و416 طلباً من مكتب المدعية العامة.</p>	<p>إرسال 849 طلباً للتعاون</p>	
<p>لم تعقد اتفاقيات للتعاون</p>		
<p>شملت الزيارات لمقر المحكمة رئيس بولندا، وملك ليسوتو، ووزراء من دول مختلفة مثل الأرجنتين، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وغامبيا، وليبيا، وفلسطين، ومالي، وأوغندا، والمملكة المتحدة، من بين دول أخرى. وشملت هذه الزيارات أيضاً رئيس محكمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ونوابا عامين، وممثلين لمنظمات دولية أخرى، وممثلين خاصين للاتحاد الأوروبي.</p>	<p>تلقي 79 زيارة رفيعة المستوى في مقر المحكمة</p>	
<p>قدمت المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير 44 وثيقة إلى جمعية الدول الأطراف، و30 وثيقة إلى الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الميزانية والمالية، و28 وثيقة إلى الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الميزانية والمالية، و17 وثيقة إلى الدورة الحادية عشرة للجنة المراجعة، و12 وثيقة مقدمة إلى الدورة الثانية عشرة للجنة المراجعة.</p>	<p>تقدم 44 وثيقة إلى جمعية الدول الأطراف، و58 وثيقة إلى لجنة الميزانية والمالية، و29 وثيقة إلى لجنة المراجعة</p>	

(6) المحكمة بصدد التحقق من وفاة السيد موداكومورا المبلغ عنها في عام 2019، في انتظار اتخاذ خطوات أخرى بشأن مركزه.

